

REDRESS

Ending torture, seeking justice for survivors



SOAS
University of London

تدمير بلد، وترويع شعبه

المحاسبة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي
لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في
السودان منذ 15 أبريل 2023

ملخص تقرير

سبتمبر 2023



ملخص تنفيذي

في 15 أبريل 2023، اندلع نزاع مسلح في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وقد تسبب النزاع - الذي لا يزال مستمراً حتى 11 سبتمبر 2023 - في دمار غير مسبوق، لا سيما في الخرطوم، ودارفور، وشمال وجنوب كردفان، بالإضافة إلى أجزاء أخرى من السودان. وتشير التقديرات الأخيرة إلى مقتل ما لا يقل عن 4000 شخص، رغم أن الرقم الحقيقي من المرجح أن يكون أعلى من ذلك بكثير. وقد تم تهجير حوالي 5 ملايين شخص قسراً، والعديد منهم هاجر إلى بلدان مجاورة مثل مصر وتشاد وجنوب السودان.

أدى القتال، الذي دار معظمه في الأحياء السكنية، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في السودان بشكل كبير. والآن أصبح ما يقارب نصف سكان السودان في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية والحماية. كما أن أنظمة الرعاية الصحية في الخرطوم ودارفور إما معطلة (وكان العديد منها خارج الخدمة منذ الأيام الأولى للنزاع) أو على وشك الانهيار. يعد نقص الغذاء والمياه والطاقة والإمدادات الطبية أمراً شائعاً.

تم تسليم بعض المساعدات للمجتمعات المتضررة، خاصة خلال المراحل الأولى من النزاع، وذلك بفضل الحشد السريع للجان المقاومة السودانية. وبينما احتفظ عدد قليل من منظمات الإغاثة منذ ذلك الحين بوجود عملي في السودان على الرغم من الفظائع، فإن أنشطتها كانت مقيدة إلى حد كبير بسبب البيروقراطية المعيقة، والعنف المستهدف والنهب، فضلاً عن مركزية إيصال المساعدات - التي تتدفق معظمها من بورسودان ويتم نقلها إلى باقي أجزاء السودان. ولذلك فإن النقل إلى المناطق الأكثر تضرراً من النزاع (مثل دارفور) أمراً مرهقاً.

في خضم القتال، هناك مجموعة كبيرة من الأدلة الواضحة ذات المصدقية (وقيد التطوير) والتي تشير إلى تورط كلا الجانبين في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم حرب محتملة. على سبيل المثال:

أ. كل من قوات الدعم السريع والمخابرات العسكرية للقوات المسلحة السودانية متهمتان بالاحتجاز التعسفي للعديد من المدنيين (تحتجز قوات الدعم السريع ما يقدر بنحو 5000 محتجزاً، وتحتجز قوات المخابرات العسكرية 1500 محتجزاً). وقد ترقى بعض حالات الاحتجاز التعسفي إلى مستوى الاختفاء القسري. كما وردت أنباء عديدة عن تعرض المحتجزين للتعذيب وسوء المعاملة؛

ب. تورط الأطراف المتحاربة (خاصة قوات الدعم السريع) في العديد من حالات الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، خاصة في الخرطوم ودارفور. وفي حين تم توثيق ما لا يقل عن 108 حالة من قبل وحدة مكافحة العنف ضد المرأة في السودان، فإن الوحدة نفسها تقدر أن الحالات التي سجلتها من المحتمل أن تمثل حوالي 2% من الأعداد الفعلية؛

ج. كلا الطرفين متهمان بتعمد استهداف المدنيين والكيانات المحمية، بما في ذلك المستشفيات وأماكن علاج المرضى والجرحى والمباني المخصصة للدين والأثار التاريخية. كما أن قوات الدعم السريع متورطة في العديد من حالات احتجاز الرهائن، ويبدو أنها تعمدت احتلال المباني المأهولة بالمدنيين كوسيلة لمحاولة حماية قواتها من الاستهداف من قبل القوات المسلحة السودانية - مما أدى إلى زيادة الدمار الذي لحق بالحياة المدنية والبنية التحتية؛

د. هاجمت قوات الدعم السريع ما لا يقل عن 26 مدينة وبلدة وقرية في دارفور؛ مستخدمة لتكتيكات حرق الأراضي، بما في ذلك تدمير المستشفيات وغيرها من الهياكل المدنية، والاعتداء على المدنيين غير العرب واغتصابهم وقتلهم. وهناك أدلة قوية على أن هذه الهجمات استهدفت عمداً المساليب وغيرهم من الجماعات غير العربية.

هناك أسباب معقولة للوصول إلى استنتاج مفاده بأن بعض أنماط الانتهاكات المبلغ عنها في السودان تشكل جرائم ضد الإنسانية. وكما هو موضح أعلاه، هناك أيضاً روايات ذات جدارة وموثوقية عن وجود سلوكيات في دارفور يمكن أن ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

هناك العديد من مبادرات الوساطة الجارية، والتي تحاول كل منها التوسط في شكل ما من أشكال وقف إطلاق النار الشامل. وعند وقت كتابة هذا التقرير، شرع قائد القوات المسلحة السودانية في جولة إقليمية تهدف، من بين أمور أخرى، إلى إشراك العديد من قادة الدولة بشأن مقترحات لإنهاء النزاع المسلح. ومع ذلك، لا توجد حالياً نهاية واضحة في الأفق. ومن خلف خطاب الطرفين، لا تزال ترد أنباء عن الفظائع يومياً. وبما أن كلا الجانبين مقتنعان على ما يبدو بطريقتهم بالاتجاه نحو النصر، فإن أياً منهما لم يقدم التزاماً علنياً حقيقياً بسحب قواته من المناطق السكنية. ومع قيام الدول والهيئات الإقليمية بتقييم منتظم للدور الذي يمكنهم تمثيله لحل المأزق، هناك حاجة ماسة إلى حل.

يجب على الأطراف المتحاربة الالتزام بإنهاء الفظائع على الفور والامتناع عن أي استهداف آخر للمدنيين، بما في ذلك إطلاق سراح جميع الذين تم اعتقالهم تعسفاً. وبعد ذلك، وعلى سبيل الاستعجال، يجب على السودان أن يشرع في إجراء تحقيقات كاملة ونزيهة وفعالة، وأن يتخذ خطوات لتوفير التعويضات لجميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية. وفي غضون ذلك، يجب على الدول التي لا تعد طرفاً في النزاع أن تقوم بشكل فوري بزيادة الدعم المادي لمنظمات التوثيق في السودان للتأكد من أن أولئك الذين ما زالوا قادرين وراغبين في توثيق الجرائم المستمرة يمتلكون الجاهزية والموارد والتنسيق اللازمين. وإلا سيتم فقدان مجموعة كبيرة من الأدلة.

تعد المحاسبة والإصلاحات التشريعية والمؤسسية الأخرى متطلبات أساسية وتعدّ أولويات رئيسية للسودان لضمان حماية حقوق الإنسان والعدالة. إن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن التحقيق في الجرائم الدولية التي تحدث داخل أراضيها وفي مقاضاة مرتكبيها. ولكن البنية التحتية القضائية والقوانين المحلية في السودان تشكل عقبات خطيرة أمام أي محاكمة مجدبة للجناة حتى لو كان هناك التزام سياسي بالمحاسبة عن الجرائم الدولية. وفي هذا السياق، فإن هناك دور واضح للجهات الفاعلة الدولية لتلعبه في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والمحاسبة في السودان. في السابق، لم يتم سوى إحراز تقدم محدود لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الدورية وأعمال العنف في السودان. إن عدم الرغبة، تاريخياً، في إعطاء الأولوية للمحاسبة هو السبب الجذري الواضح للصراع المسلح الحالي.

في 13 يوليو 2023، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عن إجراء تحقيق جديد في الجرائم الدولية المرتكبة في دارفور منذ 15 أبريل 2023. وهذا تطور يحظى بالترحيب. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في نظر الجرائم المرتكبة في السودان كافياً للتصدي للجرائم في أماكن أخرى من البلاد، وعلى أي حال، فإنها لا تملك الولاية القضائية ولا الموارد اللازمة للتحقيق في جميع الانتهاكات منذ بداية الصراع، وضمان أن تتم محاسبة جميع الجناة.

في البدء، وكأولوية، ينبغي إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، على الأقل منذ 15 أبريل 2023. وينبغي على الدول أيضاً نشر مجموعة أدوات محاسبة كاملة ضد الجناة، بما في ذلك: (1) تطبيق عقوبات تستهدف الأفراد والكيانات الأكثر مسؤولية عن الانتهاكات المستمرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ و(2) الاستعداد لاعتقال ومحاكمة أي من هؤلاء الأفراد الذين يدخلون أراضيهم بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. ومن الآن فصاعداً، يجب على السودان أن يبتكر وينفذ عملية عدالة انتقالية حقيقية وفعالة. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون العدالة مكملة لأي عملية سلام وانتقال ديمقراطي، وأن تحظى بالأولوية.

التوصيات

يسلط هذا القسم الضوء على توصياتنا ذات الأولوية للجهات الفاعلة الرئيسية في السودان. تتطور الديناميات السياسية في السودان بانتظام، حيث تشارك مختلف الدول والهيئات الإقليمية إما بشكل مباشر في الوضع الحالي أو تراقبه عن كثب، مع أن توصياتنا موجهة إلى جهات فاعلة محددة بناءً على الحقائق حتى وقت كتابة هذا التقرير، إلا أنه يجب التعامل معها على أنها موجهة أيضاً إلى جهات فاعلة أخرى مكافئة وظيفياً تشارك حالياً أو ستصبح مشاركة في السودان.

توصيات إلى أطراف النزاع المسلح:

- وقف جميع الأعمال العدائية دون تأخير والانخراط بشكل مناسب في العملية السياسية بهدف تشكيل حكومة مدنية في أقرب فرصة.
- الامتثال للالتزامات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك إطلاق سراح أي أشخاص محتجزين تسفياً، وحماية المدنيين من الهجمات المستهدفة، وضمان إمكانية تسليم المساعدات الإنسانية بسرعة وبأمان إلى جميع المناطق.
- الالتزام علناً بحماية حقوق الإنسان، ودعم العمليات التي تضمن محاسبة جميع الجناة (بما في ذلك القادة بموجب مبدأ مسؤولية القيادة).

توصيات إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد)، والاتحاد الأفريقي، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والولايات المتحدة، وغيرها من المنظمات والدول الوسيطة:

- تقديم التزام واضح بأنه بمجرد التوصل إلى اتفاق سلام، سيتم إطلاق عملية سياسية لتشكيل حكومة مدنية وأن الجيش لن يلعب دوراً مستمراً في أي انتقال ديمقراطي في السودان. ويجب إجراء جميع المفاوضات على هذا الأساس.
- التأكد من أن أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن المحاسبة. ويجب على الوسطاء رفض الموافقة على أي اتفاق سلام ينص على العفو عن جرائم الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، أو التعذيب، أو الاختفاء القسري، أو العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.
- التأكد من أن أي مفاوضات سياسية تكون شاملة وشفافة ومتكاملة. وينبغي للمنظمات والدول التي تتوسط أن تنخرط في حوار منتظم لتبادل المعلومات وتنسيق العمل ومنع الأطراف المتحاربة من استخدام تكتيكات التأخير لإطالة أمد الأعمال العدائية مع التهرب من التدقيق الدولي.

توصيات إلى أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أو، حسب الاقتضاء، مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي:

- إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، على الأقل منذ 15 أبريل 2023، بهدف محاسبة الجناة وتقديم التعويضات لضحايا الانتهاكات.
- التأكد من أن أي مفاوضات تتعلق بالوساطة والتسوية السياسية، والتي تؤيدها أو تشارك فيها، تركز على الاحترام الكامل لحماية حقوق الإنسان، بهدف المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت قبل وأثناء الأزمة الحالية/النزاع المسلح. وإذا أردنا تجنب العنف في المستقبل، فإن أي عملية سياسية مستقبلية يجب أن تعطي الأولوية للانتقال في الوقت المناسب إلى حكومة مدنية قادرة على إجراء الإصلاحات القانونية والسياسية اللازمة في السودان لضمان سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

توصيات إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية:

- التحقيق في جميع الادعاءات الموثوقة بشأن الجرائم الدولية المرتكبة ضمن ولايتها القضائية في السودان، وضمان محاسبة المسؤولين عنها وتعويض الضحايا.

توصيات الى جميع الدول:

- الإسراع بتوسيع نطاق الدعم، بما في ذلك التمويل، لمنظمات المجتمع المدني السودانية، وخاصة تلك التي تقوم بأعمال التوثيق، وتقديم المساعدات الإنسانية، ودعم الناجين، وتعزيز الدفاع عن حقوق الإنسان.
- فيما يتعلق بتوثيق الجرائم الدولية، إعطاء الأولوية لتوفير الدعم المادي الكبير بشكل عاجل، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات الفنية، لمنظمات التوثيق السودانية، بهدف ضمان تنسيق أنشطتها بشكل صحيح وملاءمتها للغرض المقصود منها (على سبيل المثال، لتعظيم احتمال أن تكون الأدلة التي تم جمعها مقبولة، ومُحسنة للاستخدام في إجراءات المحاسبة المستقبلية).
- تطبيق عقوبات مستهدفة ضد الأفراد والكيانات الأكثر مسؤولية عن الانتهاكات المستمرة واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتي تقع جميعها ضمن نطاق أنظمة عقوبات حقوق الإنسان المتاحة.
- مراقبة تحركات المشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية والاستعداد لاعتقال ومحاكمة أي من مثل هؤلاء الجناة الذين يدخلون أراضيها، بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي على الدول أن تفتح بشكل استباقي تحقيقات هيكلية لجمع الأدلة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال النزاع المسلح الحالي.
- التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم الدولية في السودان، بما في ذلك توظيف أدوات التعاون القضائي لدعم التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم الدولية، وتوفير التعويضات للضحايا، فعلى سبيل المثال، ينبغي للدول، عند الطلب، تحديد أصول اموال الأشخاص المتهمين وتعقبها وتجميدها ومصادرتها.
- تركيز التعاملات مع الأطراف المتحاربة على تأمين وقف شامل لإطلاق النار، وتمكين إيصال المزيد من المساعدات الإنسانية، ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات للالتزامات بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- الاستمرار في إصدار البيانات العامة التي تدين الجرائم الدولية المحتملة التي تُرتكب في النزاع المسلح الحالي، وتحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

REDRESS

Ending torture, seeking justice for survivors



SOAS
University of London

مصدر صورة الغلاف: رويترز/ محمد نور الدين عبد الله.
قصف جوي على أحد أحياء بحري (شمال الخرطوم)، أثناء الاشتباكات بين قوات الدعم السريع
والجيش في مايو 2023

redress.org

REDRESS
87 Vauxhall Walk
London, SE11 5HJ
United Kingdom
+44 (0)20 7793 1777
info@redress.org

 [@REDRESSTrust](https://twitter.com/REDRESSTrust)

 [@redresstrust](https://www.instagram.com/redresstrust)

 [company/REDRESS](https://www.linkedin.com/company/REDRESS)